ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Shared Morphological Patterns in Sahih Muslim: A Morphological-Semantic Study of the Patterns (Maf'al) and (Fa'īl)

Thamina Ahmed Hilan

Samarra University / College of Arts

* *Corresponding author: E-mail* : thameena.ahmed@uosamarra.edu.iq

***Keywords*:**
Morphological sharing,
nominal categories,
structural semantics,
morphological-semantic analysis,
Sahih Muslim.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	3 Feb 2026
Received in revised form	25 Mar 2026
Accepted	27 Mar 2026
Final Proofreading	31 Aug 2026
Available online	31 Aug 2026

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

This study aims to uncover and elucidate genuine morphological sharing among derived nominal categories in the corpus of Sahih Imam Muslim ibn al-Hajjaj, by foregrounding two patterns — (Maf'al / Maf'il) and (Fa'īl) — as among the most semantically productive nominal forms in the Arabic morphological system. The study proceeds from an understanding of the shared morphological pattern as a morphological phenomenon embodied in a single structure capable of carrying more than one morphological meaning according to its contextual occurrence and linguistic indicators, rather than a mere phonological resemblance between two words.

The theoretical grounding of the study has established that genuine morphological sharing does not occur between nouns and verbs at the level of morphological structure, since verbs are morphologically invariable and their final vowel is not a case marker, whereas nouns are inflected for case, with the markers of nominative, accusative, and genitive successively occurring at their endings; accordingly, neither category is confused with the other in precise morphological analysis. It follows that genuine morphological sharing obtains exclusively among nominal categories intertie's, when a single pattern is shared across multiple morphological functions and its morphological meaning is correspondingly multiple.

The study concludes that the pattern (Maf'al / Maf'il) subsumes, within its morphological structures, the noun of time, the noun of place, and the verbal noun simultaneously; and that the pattern (Fa'īl) distributes its meaning among the assimilated active participle, the passive participle, and the intensive form. In all cases, the linguistic context at its three levels — the syntactic, the semantic, and the interpretive — constitutes the sole indicator of the intended morphological category at each point of occurrence.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.33.8.2.2026.2

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

الصيغ الصرفية المشتركة في صحيح مسلم دراسة صرفية دلالية في صيغتَي (مَفْعَل) و(فَعِيل)

ثمينة أحمد هيلان/ جامعة سامراء/ كلية الآداب

الخلاصة:

تسعى هذه الدراسة إلى اكتشاف الاشتراك الصيغي الحقيقي في أبواب الأسماء المشتقة في مدونة صحيح مسلم ، من خلال إبراز صيغتَي (مَفْعَل / مَفْعِل) و(فَعِيل) بعدها من أكثر الصيغ الاسمية تعدداً للدلالة الصرفية في العربية. وتنطلق هذه الدراسة من معرفة الصيغة المشتركة بوصفها ظاهرةً صرفيةً متمثلة في

بنية واحدة محتملة أكثر من دلالة صرفية بحسب سياق ورودها والقرائن اللغوية، ليس مجرد تشابه لفظي بين كلمتين . ولاحظنا بعد إجراء التأصيل النظري للدراسة أن الاشتراك الصيغي الحقيقي لا يقع بين الاسماء والأفعال من حيث البنية الصرفية، لأن الفعل مبني وحركة آخره ليست إعرابية، بينما يكون الاسم معرب تتوالى على آخره حركات الرفع والنصب والجر؛ فلا يلتبس أحدهما بالآخر في التحليل الصرفي الدقيق. ومن ثَمَّ فإن الاشتراك الحقيقي إنما يجري بين أبواب الأسماء فيما بينها حين تتشابه الصيغة وتتعدد دلالتها الصرفية. وقد خلصنا من هذه الدراسة إلى أن صيغة (مَفْعَل / مَفْعِل) تجمع في مبانيها الصرفية اسمَي الزمان المكان والمصدرَ الميمي، وأن صيغة (فَعِيل) تتوزع دلالتها بين الصفة المشبهة واسم المفعول وصيغة المبالغة، وأن سياق اللغة بمستوياتها الثلاث — المستوى التركيبي والدلالي والتفسيري — هو الكاشف الوحيد عن الباب الصرفي المقصود في كل موضع.

الكلمات المفتاحية: الاشتراك الصيغي، أبواب الأسماء، دلالة البنية، التحليل الصرفي الدلالي، صحيح مسلم.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن اللغة العربية تتميز بثرائها من حيث أبنيتها الصرفية وتنوع دلالاتها، مما جعلها مؤهلة للتعبير عن أدق المعاني وأرقى المفاهيم. ومن أبرز هذه الظواهر اللغوية ظاهرةُ الاشتراك الصيغي، وهذا يعني أن تحتمل البنية الصرفية الواحدة أكثر من معنى صرفي، ولا ينكشف إلا بالسياق والقرائن الإعرابية والبنائية. وقد عُني علماء الصرف الأقدمون بهذه الظاهرة كثيراً، فرصدوها ووضعوا لها ضوابطها التي تميزها عن غيرها، غير أنها لم تلقَ دراسة تطبيقية مستقلة في نصوص الحديث النبوي الشريف على الوجه المطلوب.

ولما كانت نصوص صحيح الإمام مسلم من أوثق النصوص الحديثية وأحكمها لغةً وأسلوباً، فقد وجدنا أن دراسة الصيغ المشتركة فيها كفيلة بأن تكشف عن أسرار التعبير النبوي وما يتميز به من إيجاز بليغ ودقة متناهية في اختيار المبنى الصرفي الذي يؤدي أكثر من وظيفة دلالية في آنٍ واحد. وقد رسم هذا الإدراك الغايةَ من البحث الحالي، الذي يسعى لتأسيس دراسة صرفية دلالية دقيقة تنطلق من البنية لا من اللفظ، ومن الدلالة الصرفية لا من الدلالة المعجمية، مع اعتبار أن الاشتراك الصيغي الحقيقي إنما يقع بين أبواب الأسماء وليس بين الاسم والفعل.

مشكلة البحث وتساؤلاته

تنبع مشكلة هذا البحث من غياب الرؤية المنهجية التي تجمع بين الصرف والدلالة عند معالجة الاشتراك الصيغي بين أبواب الأسماء في نصوص الحديث النبوي. ومن هنا تكمن تساؤلات الدراسة فيما يلي:

١. ما الأبنية الصرفية الاسمية في صحيح مسلم التي يتجسد فيها الاشتراك الحقيقي بين أبواب الأسماء، بحيث تظل دلالتها الصرفية غير واضحة ما لم يُحسمها السياق اللغوي؟

٢. كيف تتوزع الدلالات الصرفية لصيغتَي (مَفْعَل) و(فَعِيل) داخل السياق الحديثي، وما الأنماط الدلالية الأكثر شيوعاً فيهما؟

٣. إلى أي مدى يتدخل السياق اللغوي بمستوياته المختلفة في توجيه دلالة البنية المشتركة وتحديد وظيفتها النهائية داخل النص؟

٤. كيف نُميّز بين دلالة البنية الصرفية ودلالة اللفظ المعجمي في نصوص صحيح مسلم، وكيف يُسهم هذا التمييز في تعميق فهمنا للنص النبوي؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأمور الآتية:

أولاً: الكشف عن الاشتراك الصيغي الحقيقي بين أبواب الأسماء في صحيح مسلم، مع التركيز على صيغتَي (مَفْعَل / مَفْعِل) و(فَعِيل).

ثانياً: التمييز الدقيق بين دلالة البنية الصرفية ودلالة اللفظ المعجمي تمييزاً منهجياً واضحاً في ضوء نصوص صحيح مسلم.

ثالثاً: بيان دور السياق اللغوي بمستوياته الثلاثة — التركيبي والدلالي والتفسيري — في رفع إبهام الاشتراك الصيغي وتحديد الباب المقصود.

رابعاً: الوقوف على الأثر الدلالي والبلاغي والتشريعي للاشتراك الصيغي في البيان النبوي، وبيان ما يُضفيه من سعة في المعنى وإيجاز في التعبير.

خامساً: تقديم نموذج منهجي تطبيقي في الدراسة الصرفية الدلالية يمكن الاستفادة منه في دراسة النصوص الدينية الأخرى.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في عدة اعتبارات، أبرزها:

أولاً: إسهامه في إثراء المكتبة العربية بدراسة تطبيقية صرفية دلالية تنطلق من منهج سليم يُفرّق بين مستويين متمايزين: دلالة البنية الصرفية ودلالة اللفظ المعجمي، وهو منهج لم تُعتمد في دراسة الصيغ المشتركة في صحيح مسلم من قبل.

ثانياً: خدمة النص الحديثي من خلال الفهم الدقيق لصيغه الصرفية والوقوف على أسرار اختيارها، مما يُعمّق فهم الإيجاز النبوي وسعة المعنى في الأسلوب الحديثي.

ثالثاً: تقديم نموذج منهجي يمكن الاستفادة منه في دراسة الظواهر الصرفية في النصوص الدينية الأخرى، لا سيما ما يتعلق بالاشتراك الصيغي بين أبواب الأسماء المشتقة.

رابعاً: الإسهام في تطوير الدراسات الصرفية التطبيقية من أجل الوصول إلى تعميق الفهم اللغوي للتراث الإسلامي وربطه بمناهج الدرس اللغوي الحديث.

حدود البحث ومنهجه

يقتصر هذا البحث على دراسة الاشتراك الصيغي في أبواب الأسماء المشتقة في صحيح الإمام مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مع التركيز على صيغتَي (مَفْعَل / مَفْعِل) و(فَعِيل) بوصفهما أكثر الصيغ الاسمية وروداً واشتراكاً في الكتاب. وقد اعتمدنا المنهجَ الوصفي التحليلي في رصد الظاهرة وتحليلها، مع الاستناد إلى مبدأ التمييز بين دلالة البنية الصرفية ودلالة اللفظ المعجمية بوصفه الأساس النظري للبحث. كما استعنا بمنهج التحليل السياقي في تحديد الدلالة المقصودة من كل صيغة مشتركة من خلال القرائن التركيبية والدلالية والتشريعية.

الدراسات السابقة

تُعدّ الصيغ المشتركة في أبواب الأسماء المشتقة من الموضوعات اللغوية الدقيقة التي لم تحظَ — على حدِّ علم الباحثة — بدراسات تطبيقية كافية في نصوص الحديث النبوي الشريف. وبعد الاستقصاء وجدت الباحثة أن الدراسات السابقة ذات الصلة تتوزع على المحاور الآتية:

أولاً: دراسة صيغ المبالغة في صحيح مسلم

للباحثة بدور علي سعيد بو خليل، وهي رسالة ماجستير تناولت صيغ المبالغة في صحيح مسلم بمنهج تحليلي دلالي. وقد أفادت الباحثة من هذه الدراسة في فهم المنهج التحليلي الدلالي للصيغ الصرفية في صحيح مسلم بوصفه مدوَّناً لغوياً. ويختلف البحث الحالي عنها في أنه يتناول الصيغ المشتركة في أبواب الأسماء لا صيغ المبالغة، ويركز على التمييز بين دلالة البنية الصرفية ودلالة اللفظ المعجمي.

ثانياً: الدراسات الأسلوبية في صحيح مسلم

شملت جوانب متنوعة كأساليب الاستفهام والتوكيد وأسلوب (ألا) و(أما) في صحيح مسلم. وقد أفادت الباحثة منها في معرفة طبيعة صحيح مسلم بوصفه مدوَّناً لغوياً غنياً بالظواهر اللغوية. غير أن هذه الدراسات ركزت على الجانب الأسلوبي والنحوي، بينما يركز البحث الحالي على الجانب الصرفي الدلالي من منطلق البنية لا التركيب.

ثالثاً: دراسة صيغة (فَعَل) في اللغة العربية

للباحثَين أحمد عبد الرحمن سالم بالخير ومرتضى فرح علي وداعة، منشورة في مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، المجلد ٢٣، العدد ٣، ٢٠٢٢م. وقد أفادت الباحثة من منهجيتها في دراسة الصيغ الصرفية من حيث البنية والدلالة. ويختلف البحث الحالي عنها في أنه يُطبَّق على مدوَّنة مختلفة، ويتناول صيغتين اسميتين محددتين لا صيغة فعلية.

وتُعدّ هذه الدراسة — في حدود علمنا — أول دراسة صرفية دلالية متخصصة تتناول الاشتراك الصيغي بين أبواب الأسماء المشتقة في صحيح مسلم من منطلق التمييز بين دلالة البنية ودلالة اللفظ، مع التطبيق التفصيلي على صيغتَي (مَفْعَل) و(فَعِيل).

خطة البحث

يتوزع هذا البحث على مبحثين رئيسين:

المبحث الأول: الدراسة النظرية للصيغ المشتركة، وفيه ثلاثة مطالب: الأول في تعريف علم الدلالة والصيغة، والثاني في مفهوم الصيغ المشتركة وأسبابها وضوابطها، والثالث في المصطلحات المستعملة للدلالة على الصيغة المشتركة.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية في أحاديث صحيح مسلم، وفيه مطلبان: الأول في الاشتراك الصيغي في (مَفْعَل / مَفْعِل) ودلالاته، والثاني في الاشتراك الصيغي في (فَعِيل) ودلالاته.

المبحث الأول: الدراسة النظرية للصيغ المشتركة

المطلب الأول: تعريف علم الدلالة والصيغة

أولاً: تعريف علم الدلالة

الدلالة في اللغة: تدل مادة (دَلَلَ) في اللغة العربية على الإرشاد والإبانة. قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) في مقاييس اللغة: "الدال واللام أصلان: أحدهما إبانة الشيء بأمارة تتعلمها، والآخر اضطراب في الشيء. فالأول قولهم: دللتُه على الطريق دلالةً" (ابن فارس، ١٩٧٩م: ٢٥٩/٢). وجاء في لسان العرب: "دَلَّه على الطريق يَدُلُّه دَلالةً ودِلالةً: سدَّده إليه. والدليل: الذي يدلُّك. والدليل: ما يُستدل به" (ابن منظور، ١٩٩٤م: مادة دلل).

الدلالة في الاصطلاح: تعددت تعريفات علماء العربية لمفهوم الدلالة، وفيما يأتي أبرزها:

عرّفها الأصفهاني (ت ٧٤٩هـ) بقوله: "دلالة اللفظ عبارة عن كونه بحيث إذا سُمع أو تُخُيِّل لاحظت النفس معناه" (الأصفهاني، ٢٠٠٨م: ١/٢١٠).

وقال الزركشي (ت ٧٩٤هـ): "هي كون اللفظ بحيث إذا أُطلق فُهم منه المعنى ممن كان عالماً بوضعه له" (الزركشي، ١٩٩٢م: ٢/٦٨).

وعرّفها ابن النجار (ت ٩٧٢هـ) بأنها "كون الشيء يلزم من فهمه فهم شيء آخر، فالشيء الأول: هو الدال، والشيء الثاني: هو المدلول" (ابن النجار، ٢٠٠٩م: ١/٢١٥).

وذهب التهانوي (ت ١١٥٨هـ) إلى أن الدلالة "في مصطلح أهل الميزان والأصول والعربية هي أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلم بها العلم بشيء آخر" (التهانوي، ٢٠١١م: ١/٧٨٧).

ويتضح من هذه التعريفات أن الدلالة تقوم على علاقة بين دالٍّ ومدلولٍ، وأن فهم الدال يستلزم فهم المدلول. وفي سياق البحث الصرفي يرى حسان (١٩٩٣م) أنه ينبغي التفريق بين نوعين من الدلالة: دلالة اللفظ المعجمية وهي ما تفيده مادة الجذر من معنى، ودلالة البنية الصرفية وهي ما تضيفه الصيغة من معنى صرفي مستقل عن معنى الجذر، كدلالة التفضيل أو المكان أو الزمان أو المفعولية. وهذان المستويان قد يتقاطعان لكنهما يبقيان متمايزَين في التحليل العلمي الدقيق (حسان، ١٩٩٣م: ص٧٨).

ثانياً: تعريف الصيغة

في اللغة: حدّ ابن عباد (ت ٣٨٥هـ) الصيغة في اللغة بقوله: "الصوغُ: مصدر صاغ يصوغ، والصيغةُ: هيئة الشيء التي صِيغَ عليها" (ابن عباد، ١٩٩٤م: ٥/١٠٥). وقال الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ): "يقال صيغة الأمر كذا وكذا، بالكسر، أي هيئته التي بُني عليها" (الزبيدي، د.ت: ٢٢/٣٥٦).

أما في الاصطلاح فقد عرّفها عدد من علماء الصرف بتعريفات متقاربة:

صرّح الساقي (١٩٧٧م) بأن الصيغة هي "القالب الذي تُصاغ الكلمات على قياسه ويسمى الصيغة الصرفية" (ص١٨٩)، ومثاله صيغة (فاعِل) التي تُعدّ قالباً يُصاغ عليه كاتب وضارب وقاتل.

وعرّفها الدكتور محمد سمير اللبدي بأنها "الشكل والبناء، فالصيغ إذن عبارة عن أبنية مقيسة في الأكثر ولها أوزانها التي لا تختلف في عمومها وغالب أمرها" (اللبدي، ١٩٨٥م: ٢١٨-٢١٩).

وقال الدكتور تمام حسان: "قالب تُصاغ الكلمات على قياسه" (حسان، ٢٠٠٤م: ٢٣١)، مشترطاً توافر الاشتقاق في الصيغ الصرفية، فقال: "وأما ما لا يرجع إلى أصول اشتقاقية من مباني التقسيم وهو الضمير وأكثر الخوالف والظروف والأداة فمبانٍ لا صيغ" (حسان، ٢٠٠٤م: ٢٣٢).

ويُستنتج من هذه التعريفات أن الصيغة هي القالب الصرفي أو البنية الوزنية التي توضع عليها الكلمة، وتتحدد من خلال عدد حروفها وترتيبها وحركاتها وسكناتها، وهي التي تمنح الكلمة دلالتها الصرفية المستقلة عن دلالة مادتها الجذرية.

المطلب **الثاني: مفهوم الصيغ المشتركة وأسبابها وضوابطها**

أولاً: مفهوم الصيغ المشتركة

الصيغة المشتركة هي البنية الصرفية الواحدة التي تحتمل أكثر من معنى صرفي في أكثر من باب صرفي، بحيث تقع في منطقة اشتراك بين أبواب اسمية متعددة، ولا يتحدد معناها الصرفي إلا بالنظر في القرائن السياقية الإعرابية والبنائية. وهي تختلف اختلافاً جوهرياً عن التشابه اللفظي الذي تحسمه القرائن الظاهرة فوراً.

وقد أوضح الدكتور فاضل صالح السامرائي ذلك إذ قال: "الصيغ المشتركة قد تشترك معانٍ متعددة في صيغة واحدة" (السامرائي، ٢٠٠٠م: ١٧٠). ومثاله النموذجي صيغة (مَفْعَل) التي تحتمل اسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمي، فـ(مَدْخَل) تحتمل: وقت الدخول، وموضع الدخول، والدخول نفسه، ولا يتحدد المعنى إلا بالسياق.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التنبه إلى أن الاشتراك الصيغي الحقيقي يختلف عما دون ذلك مما يُعدّ مجرد ظهور لفظ في سياقٍ جليٍّ واضح يحسمه حرف الجر أو الألف واللام أو إعراب الجملة مباشرة.و أن الاشتراك الصيغي الحقيقي لا يقع بين الاسم والفعل من حيث البنية الصرفية، لأن الفعل مبني والاسم معرب، وحركة آخر الكلمة وحدها كافية للتمييز بينهما؛ بينما يصح الاشتراك الحقيقي بين أبواب الأسماء فيما بينها حين تتطابق الصيغة وتتعدد دلالتها، ويكون السياق هو الفيصل.

ثانياً: ضوابط الاشتراك الصيغي الحقيقي

لابد أن يشترط في الصيغة المشتركة حقاً أن تستوفي ضابطين جوهريين:

الضابط الأول: أن تكون البنية الصرفية متطابقة في قالبها من حيث حروفها وحركاتها الأصلية تطابقاً تاماً بين بابين صرفيين أو أكثر. فصيغة (مَفْعَل) حين تكون اسم مكان كـ(مَدخَل) هي بعينها صيغة المصدر الميمي (مَدخَل) إذا جُرِّدت عن السياق، وهذا هو موطن الاشتراك موضع الدراسة .

الضابط الثاني: أن يكون احتمال أكثر من معنى صرفي قائماً فعلاً في الصيغة الواحدة بحيث يحتاج القارئ إلى السياق للتمييز. فإذا كانت الحركة الإعرابية أو بنية الجملة تحسم الأمر مباشرة وبلا إشكال فلا يُعدّ ذلك اشتراكاً معتبراً في الدرس الصرفي الأكاديمي.

ومثاله: على صيغة "مَفْعِل" (مَوْلِد):

فقد وردت هذه الصيغة في حديث رواه مسلم في صحيحه، وهو قول النبي ﷺ:

«ذاك يومٌ وُلِدتُ فيه، وأُنزِلَ عليَّ فيه»

(صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب استحباب صيام يوم عاشوراء، رقم: ١١٦٢)، وسأبين ذلك بالتفصيل في المبحث التطبيقي للصيغ المدروسة .

ثالثاً: أسباب حدوث الصيغ المشتركة

للصيغ المشتركة أسباب تكشفها الدراسة الصرفية المعمَّقة، أبرزها:

أ- التوسع الدلالي للصيغة

قد تتوسع الصيغة الصرفية الواحدة فتُستعمل في أكثر من باب طلباً للإيجاز والاقتصاد اللغوي. وقد جعل الدكتور فاضل صالح السامرائي الصيغ المشتركة من مواطن التوسع في المعنى (السامرائي، ٢٠٠٠م: ١٧٠). ومثاله: استعمال العرب صيغة (فِعَال) مصدراً كـ(قِتَال) وجمعاً كـ(رجال).

ب- الإعلال والإدغام

يرى حسان (٢٠٠٤م: ٢٣١) أن ظاهرتَي الإعلال والإدغام قد تُسهمان في إيقاع الاشتراك، إذ يؤدي إعلال الحرف الذي تقع عليه الحركة الفارقة بين بابين صرفيين إلى تشابه الصورتين. ومثال الإعلال: (أقام) التي أصلها (أقوم) إذ قُلبت الواو ألفاً.

ج- الإيجاز والاختصار

رأى ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) أن الاختصار من خصائص اللغة العربية الراسخة، إذ قال في الصاحبي: "ومن سنن العرب الاختصار" (ابن فارس، ١٩٩٧م: ١٦٢). وقد يكون هذا الاختصار باباً من أبواب الاشتراك الصيغي؛ إذ إن الانحياز نحو الإيجاز يؤدي بالضرورة إلى تداخل بعض الأبنية وتماثلها، كما في صيغة (فَعُول) التي تشترك بين الفاعل والمفعول، وهو ما تحدث عنه ابن جني في الخصائص في (باب شجاعة العربية).

د- النقل من باب إلى باب

"قد ينتقل اللفظ من دائرة الفعلية إلى الاسمية فيُستعمل علماً أو اسماً جامداً، كلفظ (أحمد) الذي أصله فعل مضارع، والسياق هو الكاشف عن حقيقته في كل استعمال" (حسان، ٢٠٠٤م: ٢٣١). ويوضح هذا كيفية خروج الكلمة من بابها الأصلي بفعل الاستعمال والعرف، ويظل السياق المعيار الوحيد للتفريق بينهما.

المطلب **الثالث: المصطلحات المستعملة للدلالة على الصيغة المشتركة**

تعددت المصطلحات التي استعملها العلماء للدلالة على الصيغ المشتركة، وفيما يأتي أبرزها:

أولاً: مصطلح "يُبنى من الجميع"

استعمله سيبويه (ت ١٨٠هـ) في الكتاب للإشارة إلى أن مجموعة من الأبواب الصرفية تُصاغ على صيغة واحدة، إذ قال: "فالمكان والمصدر يُبنى من جميع هذا بناء المفعول" (سيبويه، ٢٠٠٤م: ٩٥/٤). ومثاله: صيغة (مَفْعَل) التي يُبنى عليها اسما المكان والزمان والمصدر الميمي جميعاً.

ثانياً: مصطلح "يصلح للبناء"

يدل هذا المصطلح على أن أكثر من باب صرفي يصلح أن يأتي على صيغة واحدة. واستعمله الميداني (ت ٥١٨هـ) في نزهة الطرف إذ قال: "فإنهما يصلحان للمصدر والموضع" (الميداني، ١٩٨١م: ٢٠). ومعناه أن صيغة (مَفْعَل) صالحة للمصدر وصالحة لاسم المكان في آنٍ واحد.

ثالثاً: مصطلح "يشترك"

استعمله ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في شرح الكافية الشافية، وهو من أقرب المصطلحات إلى الدرس الحديث في دلالته على المراد، إذ يعبّر صراحةً عن فكرة الاشتراك في البنية الصرفية بين بابين أو أكثر. ومنه اشتراك صيغة (فاعِل) بين اسم الفاعل والصفة المشبهة (ابن مالك، ١٩٨٢م: ٨٥١/٢).

رابعاً: مصطلح "الصيغ المشتركة"

وهو المصطلح الذي استعمله الدكتور فاضل صالح السامرائي في كتابه الجملة العربية والمعنى، إذ قال: "الصيغ المشتركة قد تشترك معانٍ متعددة في صيغة واحدة" (السامرائي، ٢٠٠٠م: ١٧٠). وهذا المصطلح هو الأكثر دقةً ووضوحاً في التعبير عن الظاهرة الصرفية، وهو المعتمَد في هذه الدراسة.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

بعد العرض المعمق في الدراسة النظرية للصيغ المشتركة

وما ورد فيها من تعريف علم الدلالة والصيغة

، يأتي هذا المبحث ليتناول الاشتراك الصيغي الحقيقي في أبواب الأسماء في أحاديث صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، من خلال صيغتَين تمثّلان أبرز نماذج هذا الاشتراك وأوفرها شواهد، هما: صيغة (مَفْعَل / مَفْعِل)، وصيغة (فَعِيل).

المطلب الأول: الاشتراك الصيغي في (مَفْعَل / مَفْعِل) ودلالاته

أولاً: التأصيل الصرفي للصيغة

تُعدّ صيغة (مَفْعَل) بفتح الميم والعين، و(مَفْعِل) بفتح الميم وكسر العين، من أكثر وأوضح الأوزان الصرفية العربية قابليةً للاشتراك بين أبواب الأسماء المشتقة ، إذ تجمع في مبناها الصرفي الواحد ثلاثة أبواب اسمية وهي : اسم الزمان، واسم المكان، والمصدر الميمي. ويلاحظ أنها تتطابق في الصيغة تطابقاً تاماً في حروفها وحركاتها الأصلية، ولا يمكن الكشف عن الدلالة المقصودة إلا بوجود السياق اللغوي بمكوناته.

اورد العلماء عناية كبيرة بهذه الصيغة ، فقد أشار سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى هذا الاشتراك فقال: "وأما مَفْعَل ومَفْعِل فإنهما يكونان للزمان والمكان، تقول: هذا مَقْتَلُ فلانٍ، تريد المكان الذي قُتل فيه، والوقت الذي قُتل فيه" (سيبويه، د.ت: ٩٧/٤). اما وأوضح ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) أن (مَفْعَل) "يجيء مصدراً

كالمَضْرَب والمَذهَب" (ابن يعيش، ٢٠٠١م: ٥٧/٦)، الامر الذي يجعل الصيغة الواحدة محتملة ثلاث دلالات اسمية في آنٍ واحد.

أما السيوطي (ت ٩١١هـ) فقد استوفى هذه المسألة في همع الهوامع وبيّن أن القياس في اسمي الزمان والمكان هو (مَفْعَل) لكل فعل ثلاثي جاء على (فَعَلَ يَفْعُلُ) أو (فَعَلَ يَفْعِلُ)، وأن المصدر الميمي يشاطرهما الصيغةَ في أغلب الأحوال (السيوطي، ١٩٩٨م: ١٩٦/٢). وهذا يشير بوضوح الى أن الاشتراك ليس استثناءً بل هو القاعدة الراسخة. وأكّد الدكتور فاضل صالح السامرائي أن "الصيغة الصرفية الواحدة قد تتعدد دلالاتها بتعدد السياقات، وأن هذا التعدد ليس خللاً في اللغة بل هو من مرونتها وثرائها" (السامرائي، ٢٠٠٠م: ١٧٠).

ثانياً: جدول شامل للألفاظ

جدول (١): الألفاظ المشتركة على صيغة (مَفْعَل/مَفْعِل) في صحيح مسلم

اللفظة	نص الحديث	الكتاب والرقم	الدلالات المحتملة
مَضْجَع	قال ﷺ: ((إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ))	الذكر والدعاء (٢٧١٠)	اسم مكان / مصدر ميمي
مَضَاجِع	قال ﷺ: ((وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ))	الرضاع (١٢١٨)	اسم مكان / مصدر ميمي
مَجْلِس	قال ﷺ: ((مَنْ جَلَسَ فِي مَجْلِسٍ فَكَثُرَ فِيهِ لَغَطُهُ))	الذكر والدعاء (٢٦٩١)	اسم مكان / اسم زمان / مصدر
مَسْجِد	قال ﷺ: ((جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً))	المساجد (٥٢١)	اسم مكان / مصدر ميمي
مَأْثَم	قال ﷺ: ((أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ))	الذكر والدعاء (٢٧٠٦)	مصدر ميمي / اسم مكان
مَغْرَم	في الحديث ذاته	الذكر والدعاء (٢٧٠٦)	مصدر ميمي / اسم زمان
مَقَام	قال ﷺ: ((لَمَقَامُ أَحَدِكُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا))	الإمارة (١٨٨١)	اسم مكان / مصدر / اسم زمان

ثالثاً: التحليل الصرفي الدلالي التفصيلي للألفاظ السابقة

الشاهد الأول: لفظة (مَضْجَع) في حديث الوضوء عند النوم

عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: *((إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلِ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ))*. (مسلم بن الحجاج، ١٩٥٥م، كتاب الذكر والدعاء، رقم ٢٧١٠)

جاءت لفظة (مَضْجَع) على صيغة (مَفْعَل) مشتقة من الفعل (ضَجَعَ يَضْجَعُ)، معبرة عن دلالتين اسميتين: أولهما اسم المكان (موضع الاضطجاع أي الفراش)، الذي عرفه وأثبته ابن منظور بقوله: "المَضْجَع: موضع الضَّجْعة" (ابن منظور، ١٩٩٤م، ٢٢٢/٨). وثانيهما المصدر الميمي (فعل الاضطجاع ذاته)، كم عبَّر عنه الفيروزآبادي إلى أنه "اسم المصدر والمكان والزمان من الضُّجُوع" (الفيروزآبادي، ٢٠٠٥م: ٧٠٦). والحاسم للدلالة هو أن قوله (ثُمَّ اضْطَجِعْ) جاء الفعل بعده صريحاً، فكانت (مَضْجَع) دالةً على المكان لئلا يتكرر المعنى. وأكد النووي إلى أن الحديث يستحب "تطهير

الموضع وتطهير الوقت معاً" (النووي، ١٣٩٢هـ: ٣٦/١٧)، الشي الذي يُثبت ثراء الاشتراك الصيغي في هذا الحديث مع إيجاز في اللفظ .

الشاهد الثاني: لفظة (الْمَضَاجِع) في حديث النشوز عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن النبي ﷺ في خطبة الوداع: *((وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ))*. (مسلم بن الحجاج، ١٩٥٥م، كتاب الحج، رقم ١٢١٨)

فلفظة (المَضَاجِع) جمع (مَضْجَع)، جاءت في هذا الموضع محتملة دلالتين : اسم المكان (الفراش أي مواضع النوم)، والمصدر الميمي (فعل المضاجعة ذاتها). والملفت جوهرياً أن هذا الاشتراك هو ما فتح باب الاجتهاد الفقهي في تفسير الهجر؛ فذهب الجمهور إلى أن الهجر في المكان (ترك الفراش)، ورأى فريق آخر أنه في الفعل (ترك المضاجعة). وقد وضح القرطبي (ت ٦٧١هـ) هذا الخلاف ورأى أن الصيغة تحتمله (القرطبي، ١٩٩٦م: ٢١٢/٤). فالاشتراك الصيغي في هذا الموضع لم يكن مصدر إبهام ولكنه كان ثراءً تشريعياً يستوعب سياقات اجتماعية متعددة.

الشاهد الثالث: لفظة (مَجْلِس) في حديث كفارة المجلس .

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: *((مَنْ جَلَسَ فِي مَجْلِسٍ فَكَثُرَ فِيهِ لَغَطُهُ، فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ مِنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ))*. (مسلم بن الحجاج، ١٩٥٥م، كتاب الذكر والدعاء، رقم ٢٦٩١)

وردت لفظة (مَجْلِس) ثلاث مرات (٣) في هذا الحديث على صيغة (مَفْعِل) بكسر العين. كان الورود الأول (فِي مَجْلِسٍ) منكَّراً في سياق الشرط يحتمل ثلاث دلالات: المكان والمصدر الميمي والزمان، وهذا العموم يجعل الحكم شاملاً لكل سياق. أما الورود الثاني والثالث (مَجْلِسِهِ ذَلِكَ) فوجود القرائن من الإضافة إلى الضمير واسم الإشارة يُرجّحان اسم المكان المعيَّن، وذلك واضح في نصّ الجوهري على أن "المَجْلِس موضع الجلوس" (الجوهري، ١٩٨٧م: ٩١٣/٣). والتحوّل الدلالي من العموم إلى الخصوص يُعد وظيفة بلاغية فمن أدّاها ؟ليكون الجواب الاشتراك الصيغي.

الشاهد الرابع: لفظة (مَسْجِد) في حديث جُعلت لي الأرض.

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: *((جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ))*.

(مسلم بن الحجاج، ١٩٥٥م، كتاب المساجد، رقم ٥٢١)

وردت لفظة (مَسْجِد) على صيغة (مَفْعِل) من (سَجَدَ يَسْجُدُ)، وهي محتملة دلالتين اسميتين أولهما :اسم المكان ويعني به (موضع السجود)، عبر عن هذه الصيغة الفراء بقوله : "المَسْجِد: المكان الذي يُسجد فيه" (الفراء، ١٩٨٣م: ٤٣). وثانيهما: المصدر الميمي إذ عبر عن (فعل السجود والصلاة). ونجد ابن الأثير قد تتبّع هذا الاشتراك في كتابه (النهاية) فقال: "والمسجد في هذا الحديث يُراد به موضع السجود المعلوم أو السجود نفسه" (ابن الأثير، ١٩٧٩م: ٣٤٧/٢). وهنا يبرز السياق التشريعي التفسيري الذي

يحتمل الوجهين معاً وهما : إباحة مكان السجود (كل موضع) وإباحة فعل السجود (كل حالة سجود)، ففي هذا الموضع يتضح الأثر التشريعي للاشتراك الصيغي.

الشاهد الخامس: لفظتا (الْمَأْثَم) و(الْمَغْرَم) في حديث الاستعاذة.

عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يقول في دعائه: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَالْهَرَمِ، وَالْمَغْرَمِ وَالْمَأْثَمِ»

(مسلم بن الحجاج، ١٩٥٥م، كتاب الذكر والدعاء، رقم ٢٧٠٦)

و(المَأْثَم) من (أَثِمَ يَأْثَمُ)، جاءت هنا محتملة المصدر الميمي (الإثم ذاته) ومحتملة اسم المكان (موضع الإثم). كثير من العلماء وقفوا عند هذه الصيغة فرجّح النووي المصدرية قائلاً: "المَأْثَم: الإثم أو موضع الإثم، والأول أظهر هنا" (النووي، ١٣٩٢هـ: ٢٨/١٧)، وما يوضحه و جود القرينة الفارقة المتوافقة مع الكسل والهرم وهي أحوال مجردة. أما (المَغْرَم) فيحتمل المصدر الميمي (الغُرم) و يحتمل اسم الزمان والمكان أيضاً. وهذا ما أثبته ابن منظور مبيناً تعدد الدلالة لهذه اللفظة بقوله: "المَغْرَم: الغُرم وهو أداء ما يلزم، والمَغْرَم أيضاً ما يُغرَم" (ابن منظور، ١٩٩٤م: ٤٤١/١٢). ويبرز الأثر الدلالي بوضوح من كون الاستعاذة هنا تشمل الإثم والمكان والوقت معاً، مما يُوسّع بهذا المعنى دائرة الدعاء النبوي.

الشاهد السادس: لفظة (مَقَام) في حديث الجهاد في سبيل الله.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَمَقَامُ أَحَدِكُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ سَاعَةً خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»

(مسلم بن الحجاج، ١٩٥٥م، كتاب الإمارة، رقم ١٨٨١)

وردت لفظة (مَقَام) في نص الحديث على صيغة (مَفْعَل) من (قَامَ يَقُومُ)، وهي محتملة ثلاث دلالات اولها : اسم المكان (موضع القيام في الصف)، الذي أثبته الأزهري بقوله : "المَقَام: الموضع الذي تقوم فيه" (الأزهري، ٢٠٠١م: ٣٦٣/٩). وثانيها : المصدر الميمي (فعل الثبات والقيام). وآخرها اسم الزمان معبراً عن (وقت القيام ومدته)، ويؤيده تقييد الحديث بـ(سَاعَةً). وهذه الدلالات الثلاث مجتمعةً هي التي تُعظّم قيمة الجهاد؛ فالمكان والفعل والزمان كلها تفوق الدنيا بأسرها. وهذا ما أشار إليه الدكتور فاضل السامرائي بأن "الصيغة المشتركة تُحقق التوسع الدلالي الذي يُثري النص" (السامرائي، ٢٠٠٠م: ١٧٠).

رابعاً: الجدول التلخيصي للأحاديث في التحليل السابق

جدول (٢): بيان القرائن السياقية الفارقة في الألفاظ المشتركة على (مَفْعَل/مَفْعِل)

اللفظة	الدلالات المحتملة	الدلالة المرجَّحة	القرينة الفارقة
مَضْجَع	اسم مكان / مصدر / اسم زمان	اسم مكان وهي (الفراش)	(ثُمَّ اضْطَجِعْ) فعلاً صريحاً
مَضَاجِع	اسم مكان / مصدر ميمي	اسم مكان ومصدر معاً	الخلاف الفقهي في تفسير الهجر
مَجْلِس	اسم مكان / اسم زمان / مصدر	اسم مكان (الثاني والثالث)	التنكير ثم التعريف بالإضافة والإشارة
مَسْجِد	اسم مكان / مصدر ميمي	اسم مكان ومصدر معاً	السياق التشريعي لإباحة الصلاة
مَأْثَم	مصدر / اسم مكان	مصدر ميمي	التوازي مع أحوال مجردة (الكسل/الهرم)
مَغْرَم	مصدر / اسم زمان / اسم مكان	مصدر ميمي	التوازي في سياق الاستعاذة
مَقَام	اسم مكان / اسم زمان / مصدر	اسم مكان وزمان ومصدر معاً	(سَاعَةً) الزمنية + ثلاث دلالات متكاملة

المطلب **الثاني: الاشتراك الصيغي في (فَعِيل) ودلالاته**

أولاً: التأصيل الصرفي للصيغة

تُمثّل صيغة (فَعِيل) إنموذجاً فريداً من نماذج المشترك الصرفي وأكثرها إثارةً للإشكال الدلالي؛ إذ تنطوي على ثلاثة أبواب اسمية متباينة الدلالة : الصفة المشبهة باسم الفاعل الدالة على الثبوت والرسوخ ، واسم المفعول المعبر عن الحدوث والانقطاع، وصيغة المبالغة الكاشفة عن التكثير في الفاعلية.

وقد اورد سيبويه (ت ١٨٠هـ) هذه الصيغة مشيراً الى أن (فَعِيل) بدلالة (مَفْعول) "جارٍ على الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله" وحصر منه ألفاظاً محدودة وهي : "قتيل وجريح وكحيل وطعين ولفظة شتيم وما أشبه ذلك مما يكون نعتاً للمفعول به" (سيبويه، د.ت: ٢٣٦/٤)، فجعله سماعياً لا مقيساً. وكما أشار ابن جني (ت ٣٩٢هـ) الى أن العرب آثرت (فعيل) على (مفعول) في هذه الألفاظ وكان الغرض الإيجاز وتحقيق الخفة الصوتية، ويكون السياق هو الكاشف عن المعنى المقصود والدلالة المرادة (ابن جني، د.ت: ٤١٢/٢).

وقد فصّل ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) مبيناً الفرقَ الدلالي بين الصفة المشبهة واسم المفعول في هذه الصيغة، ورده إلى معيارَين لا ينفصلان: كان الأول معيار الدلالة الزمنية المتمثلة في الثبوت والحدوث، والثاني معيار السياق التركيبي الذي تُورد فيه الصيغة (ابن يعيش، ٢٠٠١م: ٩٠/٦). وتكشف الشواهد الحديثية المدروسة في صحيح مسلم أن هذين المعيارَين يعملان بصورة جلية في تحديد الباب الصرفي المقصود من صيغة (فَعِيل)، مما جعل السياق النبوي حقلاً خصباً لتطبيق هذه القواعد الصرفية والتحقق منها .

ثانياً: جدول شامل للألفاظ المدروسة

جدول (٣): الألفاظ المشتركة على صيغة (فَعِيل) في صحيح مسلم

اللفظة	نص الحديث	الكتاب والرقم	الدلالات المحتملة
شَهِيد	قال ﷺ: ((مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ))	الإيمان (١٤١)	اسم مفعول / صفة مشبهة
قَتِيل	قال ﷺ: ((مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ))	القسامة (١٣٥٥)	اسم مفعول / صفة مشبهة
رَحِيم	قال ﷺ: ((لَلَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا))	التوبة (٢٧٥٤)	صفة مشبهة / مبالغة فاعلية
عَلِيم	قال ﷺ: ((وَاللهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ))	الإيمان (١٧٩)	صفة مشبهة / مبالغة فاعلية
كَحِيل	قال ﷺ: ((وَيَكُونُ حَالُهُنَّ كَحِيلاً وَلَا يَكْحَلْنَ))	الجنة (٢٨٣٤)	اسم مفعول / صفة مشبهة
حَكِيم	قال ﷺ: ((إِنَّ اللهَ حَلِيمٌ حَكِيمٌ))	الفضائل (٢٣٥٤)	صفة مشبهة / مبالغة فاعلية

ثالثاً: التحليل الدلالي الصرفي التفصيلي

الشاهد الأول: لفظة (شَهِيد) في حديث الدفاع عن المال

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»

(مسلم بن الحجاج، ١٩٥٥م، كتاب الإيمان، رقم ١٤١)

لفظة (شَهِيد) على (فَعِيل) تمثّل إنموذجاً اشتراكياً استثنائياً؛ فاسم المفعول يُفيد المشهود له الذي حضرته الملائكة، قال الأزهري: "سُمِّي الشهيد شهيداً لأن الملائكة تشهده أي تحضره" (الأزهري، ٢٠٠١م: ٩١/٦). واما الصفة المشبهة فهي تُفيد الوصف اللازم الدائم الذي يُعرَّف به إلى الأبد؛ وهو "الشهيد" ما بقي الذِّكر. وقد تنبّه النووي الى أن (شهيد) تُطلق توسّعاً على من لم يُقتل في المعركة (النووي، ١٣٩٢هـ: ١٦٥/٢)، وهذا الاتساع هو النتيجة الدلالية للاشتراك الصيغي؛ إذ الصيغة الجامعة بين المفعولية والصفة المشبهة هي التي أفضت إلى هذا التعميم المتسع.

الشاهد الثاني: لفظة (قَتِيل) في حديث القصاص

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُفْدَى وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ»

(مسلم بن الحجاج، ١٩٥٥م، كتاب القسامة والمحاربين، رقم ١٣٥٥)

نصّ سيبويه على (قتيل) بوصفها نموذجاً لـ(فعيل) بمعنى (مفعول) (سيبويه، د.ت: ٢٣٦/٤). غير أن (قتيل) لا تعني مجرد من وقع عليه القتل لحظةً بل تصفه وصفاً لازماً. وقد أشار الفيروزآبادي إلى أنها "أبلغ من المقتول لأنه صفة ثابتة" (الفيروزآبادي، ٢٠٠٥م: ١٠٢١). وهذا الرسوخ البنيوي هو ما يُقرّر حقاً ثابتاً لوليّ الدم في القصاص أو الدية، ويُسوّغ فقهياً انتقال هذا الحق إلى الورثة.

الشاهد الثالث: لفظة (رَحِيم) في حديث رحمة الأم

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قَدِمَ على النبي ﷺ سَبْيٌ، فإذا امرأة من السبي قد تحلب ثديها تُرضع، فقال النبي ﷺ: «أَتُرَوْنَ هَذِهِ طَارِحَةً وَلَدَهَا فِي النَّارِ؟» قلنا: لا. قال: «لَلَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا»

(مسلم بن الحجاج، ١٩٥٥م، كتاب التوبة، رقم ٢٧٥٤)

(رَحِيم) على (فَعِيل) تحتمل: الصفة المشبهة (ثبوت الرحمة أزلاً)، وصيغة المبالغة تدل على سعة الرحمة وبلوغها غايتها، وقد أكّد الراغب الأصفهاني أن (رحيم) في حق الله "صفة مشبهة دالة على الثبوت والتمكّن، لا على تجدد الحدوث" (الراغب، ٢٠٠٩م: ٣٤٠). والسياق المقارن برحمة الأم يدل على الكمال والسمو. فالصيغة احتوت البُعدين معاً: ثبوت الرحمة (صفة مشبهة) وكمالها المتناهي (صيغة مبالغة)، وهو جمع لا تُحققه صيغة أحادية الدلالة.

الشاهد الرابع: لفظة (كَحِيل) في حديث وصف الحور العين

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال في وصف أهل الجنة: «وَيَكُونُ حَالُهُنَّ كَحِيلاً وَلَا يَكْحَلْنَ»

(مسلم بن الحجاج، ١٩٥٥م، كتاب الجنة وصفة نعيمها، رقم ٢٨٣٤)

(كَحِيل) من الألفاظ التي عدها وأحصاها سيبويه في (فعيل) بمعنى (مفعول). وقد جاء السياق بقرينة لفظية ساعدت بشكل فريد مما فصل التعدد الدلالي وكشفه. (وَلَا يَكْحَلْنَ)، أي أن هذا الكحل ليس مصنوعاً بل هو خِلقي ثابت. فـ(كحيل) تُفيد في بنيتها اسمَ المفعول (المكحولة بفعل خارجي)، لكن السياق يساهم في تحوّيلها إلى الصفة المشبهة (الثابتة الكحل خِلقةً). وقد أحسن ابن الأثير عندما عبر عن ذلك بقوله: "معناه أنها خُلقت كذلك من غير اكتحال فكأنها مكحولة" (ابن الأثير، ١٩٧٩م: ١٤٩/٤). والواقع البياني بليغ: تمثل بإيهام السامع بالمصنوع ثم الإفصاح بأنه خِلقة، فيتعاظم الإعجاب.

الشاهد الخامس: لفظة (حَكِيم) في وصف الله ﷻ

عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ القِسْطَ وَيَرْفَعُهُ... إِنَّ اللهَ حَلِيمٌ حَكِيمٌ»

(مسلم بن الحجاج، ١٩٥٥م، كتاب الإيمان، رقم ١٧٩)

تحتمل (حَكِيم) : الصفة المشبهة (ثبوت الحكمة أزلاً في الذات الإلهية)، وهذا ما اوضحه ابن فارس بقوله: "الحكيم وهو الذي أتقن أمره وأحكمه" (ابن فارس، ١٩٧٩م: ٩١/٢). وتحتمل صيغة المبالغة (كمال الحكمة في التدبير والقضاء). واسم الله (الحكيم) على وزن فعيل يجمع دلالة الثبوت باعتباره صفةً مشبهة، ودلالة الكمال باعتباره صيغة مبالغة، ولا يُحقق هذا الجمع إلا من خلال الاشتراك الصيغي الذي يُتيح للصيغة الواحدة أن تستوعب الدلالتين.

رابعاً: الجدول التحليلي الختامي

جدول (٤): القرائن السياقية الحاسمة في الألفاظ المشتركة المدروسة على (فَعِيل)

اللفظة	الدلالات المحتملة	الدلالة المرجَّحة	القرينة الحاسمة
شَهِيد	اسم مفعول / صفة مشبهة	اسم مفعول وصفة مشبهة	الخبرية عن المقتول + ثبوت الحق دائماً وابداً
قَتِيل	اسم مفعول / صفة مشبهة	اسم مفعول + أثر الصفة الحاصل	الإضافة وتُنشئ حقوقاً دائمةً لوليّ الدم
رَحِيم	صفة مشبهة / صيغة مبالغة	صفة مشبهة + صيغة مبالغة	الإسناد الإلهي + المقارنة جعلها برحمة الأم
كَحِيل	اسم مفعول / صفة مشبهة	صفة مشبهة (جمال خِلقي)	(وَلَا يَكْحَلْنَ): نفي الصنعة ثبات الخِلقة
حَكِيم	صفة مشبهة / صيغة مبالغة	صفة مشبهة + صيغة مبالغة	السياق العقدي الثابت + وصف التدبير الإلهي

النتائج:

١- أثبت البحث أن ثمة فرقاً منهجياً جوهرياً بين دلالة البنية الصرفية ودلالة اللفظ المعجمي؛ فدلالة البنية هي ما تضيفه الصيغة من معنى صرفي مستقل عن معنى الجذر كدلالة الزمان والمكان و المصدرية، وهذا التمييز بينهما هو الأساس المنهجي الذي قامت عليه البحث، وقد أسهم في تعميق فهم النص النبوي من منطلق صرفي خالص لا معجمي.

٢- كشف البحث أن هناك أسباباً بنيويةً للاشتراك الصيغي راسخة في العربية، أبرزها: التوسع الدلالي للصيغة طلباً للإيجاز، وظاهرتا الإعلال والإدغام اللتان تُذهبان الحركة الفارقة بين بابين صرفيين، وهذه الأسباب تُثبت أن الاشتراك الصيغي ظاهرة نظامية لا طارئة .

٣- استطاع البحث تتبّع مسار المصطلح الصرفي الدال على الصيغ المشتركة مما يُثبت أن الوعي بهذه الظاهرة متجذّر في الدرس الصرفي العربي قديمه وحديثه.

٤- استطاع البحث من خلال التأصيل الصرفي النظري إن يثبت أن الاشتراك الصيغي الحقيقي لا يحصل بين الاسم والفعل من حيث البنية، لأن الفعل مبني والاسم معرب، وكانت حركة آخر الكلمة وحدها تكفي للتمييز بينهما؛ وإنما يصح الاشتراك الحقيقي بين أبواب الأسماء المشتقة فيما بينها.

٥- كشف البحث من خلال الاستقراء الدقيق أن صيغة (مَفْعَل / مَفْعِل) في التطبيق من أكثر الصيغ الاسمية حضوراً في صحيح مسلم وأوسعها اشتراكاً، إذ تجمع في مبناها الصرفي الواحد المتمثلة ب(اسمَ الزمان و المكان والمصدرَ الميمي)، ولا يفصل بينهما إلا السياق بقرائنه التركيبية والدلالية.

٦- تبيّن أن صيغة (فَعِيل) تُحقق اشتراكاً واضحا بين الصفة المشبهة واسم المفعول وصيغة المبالغة، وأن السياق بمستوياته الثلاثة — العقدي والتركيبي والدلالي — هو المهيمن في الكشف عن الباب المقصود في كل موضع من مواضع الحديث النبوي.

٧- كشف البحث أن الاشتراك الصيغي أسهم في لفظتَي (المَضَاجِع) و(شَهِيد) الامر الذي فسح المجال لفتح باب الاجتهاد الفقهي وتوسيع دائرة الحكم الشرعي؛ وهو ما يُثبت أن البنية الصرفية لا تنفصل عن الأثر التشريعي في النص الحديثي.

٨- أظهر شاهد (كَحِيل) عن ثمة وظيفة بلاغية نادرة للاشتراك الصيغي، تتمثل في إيهام السامع بدلالة اسم المفعول ثم التصريح بالصفة المشبهة، مما يُضاعف الأثر الجمالي ويرسخ مضمون الحديث.

٩- كشف الاستقراء أن السياق في صحيح مسلم يرتكز على ثلاثة مستويات متضافرة لضبط المعنى المراد من البنية المشتركة: المستوى النحوي (التعريف والتنكير والإضافة)، والمستوى الدلالي (التناظر والتضاد)، والمستوى الفقهي (مقصد التشريع).

١٠- تحقق للبحث ما أشار إليه الدكتور فاضل السامرائي من أن الصيغ المشتركة في الحديث النبوي تُحقق التوسع الدلالي أو المعنوي الذي يُثري المعنى ويضفي إليه أفاقاً دلالية متعددة لا تستوعبها صيغة أحادية المعنى .

التوصيات

١. توجيه الباحثين نحو دراسة صيغ اسمية مشتركة أخرى في صحيح مسلم كـ(فَعُول) و(فَعَّال) و(فَاعِل) بالمنهج ذاته الذي اعتمدته هذه الدراسة، لاستكمال منهجية الاشتراك الصيغي في الكتاب.

٢. الانتفاع من المنهج الذي قامت عليه الدراسة في التمييز بين دلالة البنية الصرفية ودلالة اللفظ المعجمي، وتطبيقه بدقة على كتب الحديث الأخرى كصحيح البخاري وسنن أبي داود.

٣. إجراء دراسة مقارنة بين الاشتراك الصيغي في النصوص الحديثية والنصوص القرآنية، للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في توظيف هذه الظاهرة بين النصين الشريفين.

٤. العناية بإعداد معجم صرفي للصيغ المشتركة في الحديث النبوي يُصنّف الألفاظ المشتركة ويُحدد السياقات المختلفة مع القرائن لكل دلالة، مما يُفيد الدارسين والشرّاح على حدٍّ سواء.

a. List of Sources and References

1- Ibn al-Athir, Majd al-Din al-Mubarak ibn Muhammad. (1979 CE). Al-Nihayah fi Gharib al-Hadith wa al-Athar (edited by: Tahir Ahmad al-Zawi and Mahmud Muhammad al-Tanahi). Al-Maktabah al-Ilmiyyah.
2- Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman. (n.d.). Al-Khasa'is (edited by: Muhammad Ali al-Najjar). Dar al-Huda.
3- Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman. (n.d.). Sirr Sina'at al-I'rab (edited by: Hasan Hindawi). Dar al-Qalam.
4- Ibn Hajar al-Asqalani, Ahmad ibn Ali. (1379 AH). Fath al-Bari Sharh Sahih al-Bukhari. Dar al-Ma'rifah.
5- Ibn Abbad, Ismail ibn Abbad. (1994 CE). Al-Muhit fi al-Lughah (edited by: Muhammad Hasan Al Yasin). Alam al-Kutub.
6- Ibn Faris, Ahmad ibn Faris ibn Zakariya. (1979 CE). Mu'jam Maqayis al-Lughah (edited by: Abd al-Salam Muhammad Harun). Dar al-Fikr.
7- Ibn Faris, Ahmad ibn Faris ibn Zakariya. (1997). Al-Sahibi fi Fiqh al-Lughah al-Arabiyyah (edited by Omar Farouk al-Tabbaa). Maktabat al-Maaref.
8- Ibn Malik, Jamal al-Din Muhammad. (1982). Sharh al-Kafiyah al-Shafiyah (edited by Abd al-Munim Haridi). Umm al-Qura University.
9- Ibn Manzur, Muhammad ibn Mukarram. (1994). Lisan al-Arab. Dar Sader.
10- Ibn al-Najjar, Taqi al-Din Muhammad. (2009). Sharh al-Kawkab al-Munir (edited by Muhammad al-Zuhayli and Nazih Hammad). Maktabat al-Ubaykan.
11- Ibn Sidah, Ali ibn Ismail. (2000). Al-Muhkam wa al-Muhit al-A'zam (edited by Abd al-Hamid Hindawi). Dar al-Kutub al-Ilmiyah.
12- Ibn Ya'ish, Muwaffaq al-Din Ya'ish ibn Ali. (2001). Sharh al-Mufassal (edited by Emil Badi' Ya'qub). Dar al-Kutub al-Ilmiyah.
13- Al-Azhari, Muhammad ibn Ahmad. (2001). Refinement of Language (edited by Muhammad Awad Murab). Dar Ihya al-Turath al-Arabi.
14- Al-Isfahani, Adud al-Din Abd al-Rahman ibn Ahmad. (2008). Commentary on Mukhtasar al-Muntaha al-Usuli. Dar al-Kutub al-Ilmiyya.
15- Al-Tahanawi, Muhammad Ali ibn Ali. (2011). Dictionary of Technical Terms in the Arts and Sciences (edited by Ali Dahrouj). Maktabat Lubnan.
16- Al-Jarbaradi, Ahmad ibn al-Hasan. (2000). Commentary on Shafiya Ibn al-Hajib. Dar al-Kutub al-Ilmiyya.
17- Al-Jawhari, Ismail ibn Hammad. (1987). Al-Sihah Taj al-Lughah wa Sihah al-Arabiyya (edited by Ahmad Abd al-Ghafur Attar). Dar al-Ilm lil-Malayin.
18- Al-Raghib al-Isfahani, al-Husayn ibn Muhammad. (2009). Vocabulary in Gharib al-Qur'an (edited by Safwan Adnan al-Dawudi). Dar al-Qalam.
19- Al-Zubaydi, Muhammad Murtada. (n.d.). Taj al-'Arus min Jawahir al-Qamus. Dar al-Hidayah.

20- Al-Zarkashi, Badr al-Din Muhammad ibn 'Abd Allah. (1992). Al-Burhan fi 'Ulum al-Qur'an (edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim). Dar al-Ma'rifah.
21- Al-Saqi, Fadil Mustafa. (1977). Aqsam al-Kalam al-'Arabi min Hayth al-Shakl wa al-Wazefah. Maktabat al-Khanji.
22- Al-Samarra'i, Fadil Salih. (2000). Ma'ani al-Abniyah fi al-'Arabiyyah. Dar 'Ammar.
23- Al-Suyuti, Jalal al-Din. (1998). Ham' al-Hawami' fi Sharh Jam' al-Jawami' (edited by Ahmad Shams al-Din). Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
24- Al-Farra', Yahya ibn Ziyad. (1983). Al-Mudhakkar wa al-Mu'annath (edited by Ramadan 'Abd al-Tawwab). Dar al-Turath.
25- Al-Fayruzabadi, Majd al-Din Muhammad ibn Ya'qub. (2005). Al-Qamus al-Muhit. Mu'assasat al-Risalah.
26- Al-Qurtubi, Muhammad ibn Ahmad. (1996). Al-Mufhim li-ma Ashkala min Talkhis Kitab Muslim (edited by: Muhyi al-Din Dib Misto et al.). Dar Ibn Kathir.
27- Al-Lubdi, Muhammad Samir Najib. (1985). Mu'jam al-Mustalahat al-Nahwiyya wa-al-Sarfiyya. Mu'assasat al-Risalah.
28- Al-Maydani, Ahmad ibn Muhammad. (1981). Nuzhat al-Taraf fi 'Ilm al-Sarf. Matba'at al-Taraqi.
29- Al-Nawawi, Yahya ibn Sharaf. (1392 AH). Sharh Sahih Muslim. Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.
30- Bal-Khair, Ahmad Abd al-Rahman Salim, and Wada'ah, Murtada Farah Ali. (2022). Sihjah (fa'ala) in the Arabic language. Majallat al-Dirasat al-Lughawiyya wa-al-Adabiyya, 23(3.(
31- Hassan, Tamam. (1993). Al-Lughah al-'Arabiyya Ma'naha wa-Mabnaha. Al-Hay'ah al-Misriyyah al-'Ammah lil-Kitab.
32- Hassan, Tamam. (2004). Al-Usul: An Epistemological Study of Linguistic Thought among the Arabs. Alam al-Kutub.
33- Sibawayh, Amr ibn Uthman. (n.d.). Al-Kitab (edited by Abd al-Salam Muhammad Harun). Maktabat al-Khanji.
34- Muslim ibn al-Hajjaj al-Qushayri al-Naysaburi. (1955). Sahih Muslim (edited by Muhammad Fuad Abd al-Baqi). Dar Ihya al-Kutub al-Arabiyya.